مجلة إكليل للدراسات الانسانية
التصنيف الورقي: العدد 25 /آذار/2026
المجلد(7)- العدد(1)-الجزء(1) IASJ–Iraqi Academic Scientific Journals

العلمانية والإسلام السياسي في تركيا: جدلية الدولة والمجتمع في ظل التحولات السياسية (1919–1997)

م.د. هدى جمعة زياد
كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة
جامعة القادسية

الكلمات المفتاحية: العلمانية، الإسلام السياسي، المؤسسة العسكرية

الملخص:

يتناول هذا البحث تطور العلاقة بين العلمانية والإسلام السياسي في تركيا خلال المدة (1919–1997)، باعتبارها إحدى المعضلات الهيكلية في تاريخ الدولة التركية المعاصرة، وينطلق من افتراض مفاده أن العلمانية الكمالية كانت مشروعاً حزبياً فرض من الاعلى، ما أسهم في خلق توتر مستمر بين الدولة والمجتمع، ويعتمد البحث المنهج التاريخي التحليلي، متتبعاً مراحل هذا الصراع من مرحلة الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية وصعود الإسلام السياسي المنظم، مع التركيز على دور المؤسسة العسكرية في ضبط المجال السياسي، ويخلص إلى أن هذا الصراع لم يكن ظرفياً، بل شكل أحد المحددات الرئيسة لمسار الحياة السياسية التركية حتى نهاية القرن العشرين.

المقدمة:

يعد الصراع بين التيار الإسلامي والتيار العلماني في تركيا من أبرز القضايا الفكرية والسياسية التي رافقت نشأة الدولة التركية الحديثة منذ إعلان الجمهورية عام 1923، فقد مثل الانتقال من الدولة العثمانية ذات المرجعية الإسلامية إلى الجمهورية الكمالية العلمانية تحولاً جذرياً في بنية الدولة والمجتمع، وأفضى إلى توتر مستمر بين الهوية الدينية المتجذرة في المجتمع التركي والمشروع العلماني الذي تبنّته النخبة الحاكمة، وقد تجلى هذا الصراع في مجالات متعددة، شملت التشريعات الدستورية، ودور المؤسسة العسكرية في حماية النظام العلماني، وطبيعة النظام الحزبي، وحدود مشاركة التيار الإسلامي في المجال السياسي، كما اتسمت

العلاقة بين التيارين بالتغير والديناميكية، إذ تراوحت بين القمع والإقصاء أحيانا، ومحاولات الاحتواء والتكيف أحياناً أخرى، تبعاً للمتغيرات السياسية الداخلية والخارجية.

ينطلق البحث من تساؤل رئيس مفاده: كيف تطور الصراع بين التيار الإسلامي والتيار العلماني في تركيا خلال المدة (1923–1997)، وما العوامل التي أسهمت في استمراره؟ ويهدف إلى تحليل مراحل هذا الصراع وبيان طبيعة العلاقة بين الدولة والتيار الإسلامي، مع التركيز على دور المؤسسة العسكرية والنظام الحزبي في إعادة تشكيل موازين القوى السياسية، مستندًا إلى المنهج التاريخي التحليلي.

المحور الأول: التحولات التاريخية والفكرية للدين والسياسة في تركيا (1919–1950)

يمثل تطور العلمانية في تركيا أحد أكثر التحولات الفكرية والسياسية عمقًا في تاريخ الدولة الحديثة، إذ لم يكن انتقالًا تدريجيا نابعا من تحولات اجتماعية داخلية بقدر ما كان مشروعا سياسيا قادته النخبة الحاكمة في مرحلة ما بعد انهيار الدولة العثمانية، وقد مر هذا التحول بمراحل متباينة، بدأت بتوظيف الخطاب الديني خلال حرب الاستقلال، ثم القطيعة الجذرية مع الدين في المجال السياسي، وصولا إلى مراجعات جزئية فرضتها التحولات الدولية والداخلية بعد الحرب العالمية الثانية.

أولًا: توظيف الخطاب الديني خلال حرب الاستقلال (1919–1922)

خلال حرب الاستقلال، تم استخدام التوجه الإسلامي كأحد أوجه النضال من أجل التحرير، اذ تأسست منظمات الدفاع عن الأناضول والروملي، التي شجعت على المشاركة في مقاومة الاحتلال الأجنبي للأراضي التركية، وقد تضافرت مجموعة من العوامل في تأسيس هذه المنظمات، سواء كانت دينية أو وطنية أو قومية، وفي بداية النضال ضد المحتل، استغل مصطفى كمال المشاعر الدينية للشعب التركي، كما اعتمد على الشيوخ والزعماء الدينيين، وكان يخاطب المشاعر الدينية للشعب(Duman, 1999: 23) ، ولا ننسى موقف مصطفى كمال باشا، حينما احتلت القوات البريطانية مدينة إسطنبول احتلالا مباشراً في 16 أيار/مايو 1921، وبمشاركة فرنسية وإيطالية، إذ أعلن مصطفى كمال رفضه للاحتلال، وخاطب العالم الإسلامي قائلاً (سقطت آخر مقرات دار الخلافة في إسطنبول بأيدي الأعداء، فلا ترددوا لحظة في تقديم مساندتكم لشعبنا في نضاله من أجل الاستقلال)،(العبيدي،2003: 20) وفي عام 1922م، سادت فكرة مفادها أن حرب التحرير التركية تعد بمثابة جهاد ضد الغزاة، أي خلال المدة (1919–1922)، ووصف

الغزاة بأنهم (المسيحيون الكفرة)، الأمر الذي جعل الشعب التركي يتعاطف بشكل كبير مع مصطفى كمال، بل إن بعضهم اعتبر حركته في حينها حركة إسلامية(النعيمي، 1993: 21).

ثانيًا: التحول من الشرعية الدينية إلى العلمانية الكمالية (1923–1924)

مع نهاية حرب الاستقلال وتأسيس الجمهورية في 29 تشرين الأول/أكتوبر 1923م، كان هناك تحوّل واضح، إذ تم تبنّي مبادئ العلمانية، وعلى رأسها مبدأ الفصل بين الدين والدولة. فقد كان مصطفى كمال يعتمد على حزب الشعب الجمهوري، الذي أُعلن عن تأسيسه رسميًا في 9 أيلول/سبتمبر 1923م، ومن خلال هذه المبادئ، تم تدريجياً حظر الاستخدام السياسي للدين في المجتمع الإسلامي التركي، وتحولت الدولة من الاعتماد على الدين في السياسة إلى دولة قائمة على السيادة الشعبية، إضافة إلى اعتمادها على ركيزتين أساسيتين هما: الحزب الحاكم والمؤسسة العسكرية، ومع إلغاء السلطنة عام 1922، ثم إلغاء الخلافة في 3 آذار/مارس 1924، أُلغيت المحاكم الشرعية، واستُبدلت بالقوانين الوضعية، ووضعت الحكومة لنفسها الركيزة الثالثة، وهي الدستور، الذي اقر في 20 نيسان/أبريل 1924، وكان دستوراً علمانياً مدنياً، لكنه لم يخل تماماًمن الإشارات إلى الإسلام، وقد بدأت عملية إقصاء جميع الرموز والسلطات الدينية من الحياة العامة، وقد اعتُبرت هذه التغييرات الجذرية للنظام الذي كانت تدار به الإمبراطورية العثمانية بمثابة (انحراف عن الدين) في البيئة الإسلامية، الأمر الذي تسبب في ردود أفعال واسعة في الأوساط الإسلامية والمحافظة، التي بدأت تتجمع حول حزب (الجمهور التقدمي)* وكان هؤلاء يحاولون التعبير عن رفضهم لتوجه تركيا نحو الانفتاح السريع على الغرب، والابتعاد عن النظام الإسلامي.

ثالثًا: سياسات الإقصاء الديني وبناء الدولة العلمانية

بلغت العلمانية الكمالية ذروتها في مرحلة ما بعد انتفاضة الشيخ سعيد بيران عام 1925، التي مثلت أخطر رد فعل على سياسات أتاتورك، وقد تمّت تصفية تلك المعارضة في وقت قصير، مستندة إلى الصلاحيات الواسعة الممنوحة للحكومة من قبل البرلمان بموجب (قانون الحفاظ على النظام) الصادر في 4 آذار/ مارس 1925، والذي صدر عقب انتفاضة الشيخ سعيد، ومنح الحكومة صلاحيات استثنائية، وأصبحت الدولة أكثر تشدداً في تطبيق العلمانية، معززة ذلك بعقوبات شديدة، اذ تم إغلاق التكايا والزوايا والطرق الدينية، ومنع إنشاء الجمعيات الدينية، واعتبار منشئيها والمنتسبين إليها خونة، كما وضع الدين بموجب ذلك تحت إشراف الدولة، وربطت المؤسسات الدينية بوزارة الأوقاف التابعة للحكومة* .

كما حاول النظام، من خلال حزب الشعب الحاكم، أن يجعل الأتراك ينسون هويتهم الإسلامية، وذلك عبر فرض أيديولوجية علمانية صارمة قائمة على إقصاء الدين من المجال العام، ويلاحظ حصر القوانين الدينية فقط بالمجالات ذات الصلة بالدين، وفصلها نهائيا عن فروع القانون الأخرى، ففي الأول من أيار/ مايو 1926 دخل القانون الجنائي التركي الجديد حيز التنفيذ، والذي أُخذ جزء كبير منه من القانون الجنائي الإيطالي، وفي عام 1926 أُلغيت المحاكم الشرعية، وتم إغلاق المدارس الدينية حتى ألغيت تماما في عام 1931، وكذلك التكايا والزوايا، وفي 4 تشرين الأول/أكتوبر 1926 دخل القانون المدني التركي حيز التنفيذ، والذي استلهم جزء كبير منه من القانون المدني السويسري.

كما تم إنهاء واجبات المحاكم الشرعية، وتحويل المدارس الدينية إلى مدنية، وشنت حملات واسعة للقضاء على مظاهر الإسلام في البلاد، باعتبار العلماء، وإغلاق المساجد، مع اعتماد القانون المدني عام 1926، وإلغاء قواعد الشريعة الإسلامية المتبعة آنذاك.

أما بالنسبة للمرأة، فقد كان لدى أتاتورك قناعة كاملة بوجوب أن تتحرر المرأة بشكل تام من القيود التي تحكم حريتها، وأن تندمج بشكل فاعل في المجتمع، وتم تغيير مقر العاصمة من إسطنبول إلى أنقرة(Hikmet, 1999: 53) ، وهكذا مورست العلمانية الكمالية في تركيا بشكل راديكالي متشدد، وفصل الدين عن السياسة بصورة قانونية.

رابعًا: مراجعة العلمانية المتشددة وبدايات التعددية الحزبية (1945–1950)

بدأت ملامح التحول في السياسة العلمانية تظهر بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، ولا سيما منذ عام 1945، إذ شرع حزب الشعب الجمهوري في مراجعة سياساته الخاصة بالدين بسبب المنافسة الانتخابية، ومع بروز التعددية الحزبية، وبسبب الوضع التنافسي الذي تطلبه النظام، كان لا بد من إجراء تغييرات في سياساته المتشددة إزاء الإسلام، ففي الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر 1945 أشار الرئيس عصمت إينونو في خطابه الافتتاحي أمام البرلمان إلى استعداده لإجراء تعديلات كبيرة في النظام السياسي، على أن تكون هذه التعديلات متماشية مع الظروف والمتغيرات في العالم، مع تفسير العلمانية بفهم أكثر مرونة، وطرح مشروع (الإصلاحي) الذي قدمته مجموعة داخل الحزب عام 1945، للتخفيف في مجال العلمانية(Duman, 1999: 35).

وفي المؤتمر السابع لحزب الشعب الجمهوري، الذي نوقشت فيه سياسة الانفتاح، كان هناك مزيد من التخفيف من الخط المتبع في هذا الاتجاه، وجرى التأكيد على توفير التضامن الاجتماعي مع الدين، وبعد المؤتمر مباشرة اعتمد حزب الشعب الجمهوري نهجا أكثر اعتدالا في

العلمانية، ووافق على تعليم الدين مرة أخرى تحت سيطرة الدولة، كما قدم الحزب بعض التنازلات قبل انتخابات عام 1951 لسد الفجوة مع المعارضة، من خلال السماح بتعلم الدروس الدينية في المراحل الأولى من التعليم الابتدائي بشكل اختياري، وتنظيم دورات لإعداد الأئمة والخطباء، وفتح المزارات الدينية والأضرحة أمام الزوار، وتخصيص الأموال الرسمية لأداء فريضة الحج(Hikmet, 1999: 37) ، وقد اعتنت حكومات حزب الشعب الجمهوري أحيانا بتصوير إسلام خاضع لسيطرة الدولة وبمنهج حكومي معتدل في الدين، ومع نشوء المعارضة السياسية بعد عام 1946، أُتيح المجال للجماعات الإسلامية للظهور من جديد، ونتيجة لذلك تأسست أحزاب ذات توجهات إسلامية، مثل (حزب التنمية الوطنية) برئاسة نور الدين دميراغ عام 1945، و(حزب حماية الإسلام) الذي شكل مع غيره عام 1946 (الحزب الديمقراطي)، وكان من مؤسسيه جلال بايار، ونجم الدين كوناش، ومصطفى أوزبن. كما تأسس (حزب العدالة الاجتماعية) عام 1946 على يد شريف إحسان تمليفيري ومحرم زكاي كورجنلي، و(حزب المحافظين) الذي تأسس في 8 تموز/يوليو 1947 بزعامة الجنرال رفعت أتيل خان، و(حزب الأمة) الذي تأسس في 25 تموز/يوليو 1948 بزعامة المارشال فوزي جاكماق.

وعلى الرغم من أن زعيم حزب الشعب الجمهوري عصمت إينونو أجرى انتخابات ديمقراطية متعددة الأحزاب، وفاز بها الحزب، إلا أن شعبيته أخذت بالتراجع في السنوات الأربع التي تلت فوزه، حتى خسر الحزب انتخابات عام 1951، وفاز بها جلال بايار(Sina, 2000:273) ، ومما تجدر الإشارة إليه أن هذه الأحزاب آنفة الذكر، حينما تأسست، كانت ذات توجهات إسلامية، وهو ما أوضح أن السياسة العلمانية الكمالية لم تستطع قطع جذورها الإسلامية.

خلاصة المحور

تظهر هذه المرحلة أن العلمانية الكمالية لم تستطع اقتلاع الجذور الإسلامية للمجتمع التركي، رغم ما اتسمت به من تشدد وإقصاء، فقد ظل الدين عنصرا فاعلا في الوعي الاجتماعي، وسرعان ما عاد إلى المجال السياسي مع أول انفراج ديمقراطي نسبي، الأمر الذي يكشف عن محدودية نجاح المشروع العلماني الفوقي، ويمهد لفهم التحولات اللاحقة في علاقة الدين بالدولة في تركيا.

المحور الثاني: الإسلام السياسي والتعددية الحزبية في تركيا خلال عقد الخمسينيات (1950–1960)

تمثل مرحلة الخمسينيات نقطة تحوّل مفصلية في علاقة الدين بالسياسة في تركيا، إذ شهدت انتقالًا من العلمانية الكمالية المتشددة إلى نموذج أكثر مرونة، فرضته التعددية الحزبية وصعود

الحزب الديمقراطي إلى السلطة، وقد أتاح هذا التحول المجال لعودة الدين إلى المجال العام بصورة جزئية، ولبروز الإسلام السياسي بوصفه فاعلا اجتماعيا وسياسيا، وإن ظل محكومًا بقيود النظام العلماني والمؤسسة العسكرية.

أولًا: موقف الدوائر الإسلامية من نشأة الحزب الديمقراطي (1950–1952)

في المدة التي عاصرها الحزب الديمقراطي، لم يكن نهج الدوائر الإسلامية تجاه هذا الحزب إيجابيا للغاية في بداياته، ولا سيما مع وجود جلال بايار على رأس الحزب، إذ حاول الحزب إثبات التزامه بالنظام العلماني من ناحية، ومن ناحية أخرى لم يتجاهل توجيه رسائل إلى القطاعات ذات التوجه التقليدي الإسلامي بسبب الانتخابات(Sina, 2000:274) ، وبالرغم من أن الدوائر الإسلامية دعمت جلال بايار في انتخابات عام 1950، والتي انتهت بنجاح الحزب الديمقراطي، فإن الخط المنبري تغير، وأصبح النهج الإسلامي تجاه الحزب الديمقراطي أكثر إيجابية، كما قامت وسائل الإعلام الإسلامية بتمجيد الحزب الديمقراطي(Emre,2001: 187).

ثانيًا: مرونة العلمانية في عهد عدنان مندريس (1950–1957)

وخلال حكم عدنان مندريس وحزبه الديمقراطي، سلك الحزب نسخة كمالية ولكن مع ليونة في مجال العلمانية، ولا سيما في المدة (1950–1957)، اذ كان أول ما قام به إعادة رفع الأذان باللغة العربية، الأمر الذي امتنعت عنه حكومة حزب الشعب الجمهوري سابقا، وقد علق الناطق باسم الحزب مصرحا: (إذا سُمح للقرآن أن يُقرأ بالعربية، فإن الأذان بالعربية لن يكون مخالفاً للنظام العام ولا للقانون الديني: الشريعة والخلافة غداً)(النعيمي، 2011: 154)، وقد بدأ مندريس سياسته الجديدة بمجموعة من الإصلاحات التي كانت إيجابية للتيار الإسلامي، منها افتتاح معاهد الدراسات الإسلامية في جامعة إسطنبول في 16 أيار/مايو 1950، والسماح ببث البرامج الدينية عبر الراديو، وافتتاح المركز الديني في إسطنبول لإعداد الأئمة والخطباء في 1 أيلول/ سبتمبر 1950. كما أُعلن في 5 شباط/ فبراير 1950 عن تأليف لجنة مكلفة بالتعديل في صلاحية القانون المدني السويسري للبنية الاجتماعية التركية، وفي عام 1951 أُعيد افتتاح سبع مدارس ثانوية مهتمة بتعليم الدين، ويشار أيضا إلى أنه تم افتتاح 35 ألف مدرسة لتحفيظ القرآن الكريم، وغيرها من الإصلاحات الدينية، كما تم بناء 1511 مسجدا وترميم 78 مسجدا(الطيار، 2004: 32)، ولم يكن الحزب الديمقراطي ذا توجهات إسلامية، وخلال السنوات السبع الأولى من حكم مندريس (1950–1957) واصل حزب الشعب الجمهوري شعوره بالتهديد، واتهم مندريس بتمويل القيم الغربية، ورد مندريس على منتقديه العلمانيين بقوله: (إن

هذه العملية التي ساوت بين الإسلام والرجعية هي عملية تتخفى وراء الصفوة البعيدة عن الشعب)، وتم فتح المجال للجماعات الدينية والمستبعدة خلال الفترة الكمالية لإصدار الصحف والمجلات، وكانت تتهم بمناهضة العلمانية(الطيار، 2004: 33).

إلا أن سياسة مندريس كانت في مجملها محاولة لموازنة الأمور، إذ كان يقوم بمحاولات للحد من الاستخدام السياسي للدين، مع الفصل بين الدين والدولة، وضمان احترام المشاعر الدينية. ويتضح ذلك في تصريحاته في 7 شباط/ فبراير 1953 بقوله:(لسنا أنصارا للشريعة بمفهوم إدخال الدين في الشؤون السياسية والدنيوية)(الطيار، 2004: 34) ، وقد ترجمت سياسته بشكل فعلي، إذ إن محاولات صعود توجهات حزب الأمة وهو حزب ذو توجه إسلامي أيضا توضحت في المادة (12) من برنامجه السياسي التي تؤكد حرية الوجدان والمعتقد للأفراد لممارسة الدين بالأسلوب الذي يختارونه، وقد أصبح للحزب نشاط واسع خلال خمسينيات القرن العشرين ضد التيار العلماني، حتى وصل الأمر إلى اتهام حكومة مندريس لهذا الحزب بالتآمر على السلطة، ولذا اتخذ إينونو الإجراءات التي اتبعها مندريس ضد هذا الحزب، اذ ألغت الحكومة صحيفته المعروفة (ملت) عام 1954، وتم وقف نشاط الحزب، إلا أن الحكم أبطلتْه محكمة النقض والاستئناف العليا في البلاد. وفي 27 كانون الثاني/ يناير أُعيد الحزب إلى نشاطه بعد أن أعاد تشكيل نفسه من جديد باسم (حزب الأمة الجمهوري)(النعيمي، 2011: 155).

ثالثا: تنامي الإسلام الاجتماعي والسياسي في ظل التعددية الحزبية

أدّى الانفتاح النسبي الذي شهدته الخمسينيات إلى انتعاش ملحوظ في الجماعات والطرق الدينية، مثل(التيجانية، والبكتاشية، والنقشبندية، والمولوية)، فضلا عن المنظمات الميالة للإسلام، مثل (الحزب الديمقراطي الإسلامي)، الذي قام على تشكيله جواد رفعت أتلخان، وأُحيل لاحقا إلى المحكمة بسبب اتهامه باستخدام الدين لأغراض سياسية كما صرّح عدنان مندريس في 11 أيار/ مايو 1954 بقوله:

(إن واجبنا الأول هو الدفاع عن الثورات التي أنجزها بلدنا، ولن نواجه تغييرا في القانون المدني الشعب متدين، ولكننه متمدن أيضا وتقدمي)،(النعيمي، 2011: 156)، وبشكل عام، وعلى الرغم من سياسة المحافظة على سياسة التوازن، والبناء على فصل الدين عن الدولة، فقد انتعش الجانب الاقتصادي في عهده، سواء على الصعيد الزراعي أو الصناعي، كما كانت هناك تسهيلات بنكية، حتى دخلت تركيا بالتتابع في الأحلاف الاستراتيجية مع الغرب، ومنها حلف

بغداد، وحلف الناتو، حتى إنه تم التقديم طلبا رسميا من جانب حكومة مندريس لعضوية الاتحاد الأوروبي عام 1959(الطيار، 2004: 35).

رابعًا: التوتر مع المؤسسة العسكرية وانقلاب 27 أيار/مايو 1960

على الرغم من سياسة التوازن التي انتهجها الحزب الديمقراطي، فإنها اصطدمت بالمؤسسة العسكرية، إذ كان العديد من ضباط الجيش يرون بأنهم ساهموا في إيجاد الجمهورية التركية الحديثة، وأن سياسة الحزب الديمقراطي قد أوجدت مرحلة جديدة من إحياء التيار الإسلامي في تركيا، وهو ما كان يعد تهديدا للتيار العلماني(عبد الرزاق، بدون سنة) ، لذا جاء انقلاب 27 أيار/مايو 1960، وبعد عام واحد من الإطاحة بحكومته من قبل العسكريين، تم إعدام مندريس في 17 أيلول/سبتمبر 1961 على جزيرة إمرالي في بحر مرمرة، وكان مندريس واحدا من كبار مسؤولي الحزب الديمقراطي الثلاثة الذين شنقوا في ذلك اليوم، والآخران هما فاتن روستو زورلو، وحسن بولاتكان، وهما وزيرا الخارجية والمالية في حكومة مندريس، وبذلك أُسدل الستار على حكم الحزب الديمقراطي الذي حكم تركيا مدة عشر سنوات، تصاعد فيها التيار الديني(الطيار، 2004: 35).

خلاصة المحور

تكشف تجربة الحزب الديمقراطي أن التعددية الحزبية سمحت بعودة جزئية للإسلام إلى المجال العام، لكنها لم تنه هيمنة العلمانية الكمالية ولا دور المؤسسة العسكرية بوصفها الحكم النهائي في الصراع بين الدين والدولة، فقد ظل الإسلام حاضرا بقوة في المجتمع، لكنه بقي محكومًا بسقف سياسي صارم، تجاوزُه كان كفيلًا بإعادة تدخل الجيش، وهو ما شكّل نمطًا متكررًا في التاريخ السياسي التركي اللاحق.

المحور الثالث: الصراع بين العلمانية والتيار الإسلامي للمدة (1960–1980)

تمثل مرحلة (1960–1980) إحدى أكثر المراحل تعقيدا في التاريخ السياسي التركي، إذ تداخل فيها الصراع الأيديولوجي بين العلمانية الكمالية والتيار الإسلامي مع تأثيرات الحرب الباردة، وتصاعد العنف السياسي، وتكرار التدخل العسكري في الحياة السياسية، وقد شهدت هذه المرحلة إعادة ترسيخ الدور الوصي للمؤسسة العسكرية، وفي الوقت ذاته بروز الإسلام السياسي في صورة تنظيمية أكثر وضوحا، ما جعل الصراع بين الطرفين أكثر حدة وتنظيما.

اولا: انقلاب 27 أيار/مايو 1960 وترسيخ الوصاية العسكرية على العلمانية

شهدت هذه المدة تركيا، التي أصبحت مسرحا متأثرا بالحرب الباردة، وحدوث ثلاثة انقلابات عسكرية، وكان أولها الانقلاب الذي قاده جمال كورسيل في 27 أيار/ مايو 1960، وكان شعاره التأكيد على العلمانية، والعودة إلى النهج الكمالي الذي خالفته سياسة مندريس. وحلّت الأحزاب، ودعا عصمت إينونو، زعيم حزب الشعب الجمهوري، إلى الاعتماد على تقاليد الجيش التركي الراسخة، باعتباره حامي أسس الديمقراطية التي وضعها أتاتورك، وتمت الانتخابات في 15 تشرين الأول/أكتوبر 1961، والتي أسفرت عن فوز حزب الشعب الجمهوري بالصدارة، يليه من بعده حزب العدالة، الذي أسسه الجنرال راغب كوموش بالابيلك. وشكل إينونو حكومة ائتلافية مع (حزب العدالة)* ، وصار جمال كورسيل رئيسا للجمهورية، والدستور الجديد للبلاد في 2 تموز/ يوليو 1961، وبموجبه أصبح الجيش، عن طريق مجلس الأمن القومي، يتدخل مباشرة ويتجاوز موضوع المشورة في القضايا الأمنية، بل كان يمثل دور المتحكم في المشهد السياسي إذا ما اقتضى الأمر ذلك(الطيار، 2004: 36-37) ، وتم التأكيد على مبادئ العلمانية ضمن دستور 1961، إذ نصت المادة الثانية من الدستور على علمانية الدولة، واعتبرت الإجراءات الكمالية، بأية وسيلة كانت، مثل القوانين المتعلقة بتوحيد التعليم والقانون المدني، خارج إطار النقاش، وجرى تحريم الجماعات الدينية، مثل النقشبندية والنورسية، وكان الهدف هو تحاشي تدخل الحكومات في مجال الدين، ولا سيما بعد توجيه اتهامات كثيرة بهذا الخصوص إلى حكومة مندريس السابقة، وفي المادة (57) من الدستور، أُكد على أنه (ينبغي أن تكون أنظمة وبرامج ونشاطات الأحزاب السياسية مطابقة لمبادئ الجمهورية والديمقراطية والعلمانية المستندة إلى حقوق الإنسان وحرياته...). كما تم التأكيد في قانون حماية الأحزاب الصادر في تموز/يوليو 1965 على ضرورة حماية الأسس العلمانية وإصلاحات أتاتورك المدوّنة في قانون الدولة(النعيمي، 1989: 189).

ثانيا: حزب العدالة وسياسة التوازن بين الدين والمؤسسة العسكرية (1965–1969)

شهدت الانتخابات البرلمانية عام 1965 فوز حزب العدالة، وتمكّن زعيمها سليمان ديميريل تشكيل حكومة اقتصرت على أفراد حزبه بعد هذه الانتخابات. وكان كلٌّ من عاكسي مندريس، وأبلا علاء، ونيلوفر، ابنة جلال بايار، من المرشحين الفائزين في تلك الانتخابات، وعاد الديمقراطيون السابقون في ظل حزب العدالة إلى المواقع الأمامية في الحزب. واستطاع ديميريل إقامة علاقات جيدة مع القيادة العامة للجيش، ومع الرئيس جودت صوناي، الذي كان رئيس أركان سابقًا في الجيش، حتى محل جمال كورسيل بعد وفاته عام 1966. لذا تفادى ديميريل

الترشح لرئاسة الجمهورية، في سعيه لتهدئة شكوك المؤسسة العسكرية تجاه حزب العدالة، لكنه في الوقت نفسه كان يتبع سياسة مرنة مع التيار الديني(النعيمي، 1989: 187).

لكن في الانتخابات التي جرت بتشرين الأول/أكتوبر 1969، حاز حزب العدالة على الأغلبية المطلقة في الجمعية الوطنية، إلا أن حكومة ديميريل واجهت العديد من الاضطرابات والمشاكل والصراعات العنيفة بين اليسار واليمين، ولا سيما مع تزايد نمو التيار الإسلامي في عموم ستينيات القرن العشرين، لكنه كان يفتقر إلى القيادة الممنهجة في ذلك الوقت(النعيمي، 1989: 188).

ثالثًا: بروز الإسلام السياسي المنظم وتأسيس حزب النظام الوطني (1970–1971)

شكل تأسيس حزب النظام الوطني في كانون الثاني/يناير 1970، بقيادة نجم الدين أربكان، تحولًا في موضوع الدين في تركيا، إذ صار للدين حزب سياسي يدافع عن مبادئه وتعاليمه. وكان أربكان ينتقد سياسة حزب العدالة، إذ أعلن أن (تركيا أصبحت سوقًا علنية لأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية)، ورغم أن هذا الحزب لم يتعرض لتوقيف نشاطه في حينه، إلا أنه شكّل فيما بعد النواة الأولى لحزب الرفاه، ثم حزب الفضيلة. ولمّا توسع حزب النظام الوطني خلال مدة قصيرة، بدأ يشكل تهديدا خطيرا لحزب العدالة، وكان موقفه مناهضًا تمامًا للعلمانية الكمالية، بوصفه حزبًا إسلاميًا مصممًا على محاربة الفساد بكل أشكاله، وهو ما أصبح الطابع المميز لتركيبة الحزب. كما ضمّ الحزب مبادئ تدعو إلى تبني الإسلام كدين رسمي لتركيا، ومحاربة العلمانية، والعمل على نشر التربية الدينية، فضلًا عن اعتقاده بأن البلاد تتعرض لمؤامرة صهيونية–شيوعية تهدف إلى عدم قيام دولة إسلامية(النعيمي، 1989: 189-191) ، وفي عام 1971 واجهت حكومة ديميريل أزمة سياسية تمثلت بحدوث انشقاق داخلي في حزب العدالة. وخلال مدة 1971 كانت الحكومة عاجزة عن السيطرة على الأوضاع، ونتيجة لذلك الانشقاق ترك الحزب عدد من خصوم ديميريل، من بينهم المؤيدون لأنصار بايار القدامى، ووجّهت انتقادات واتهامات لسياسة ديميريل(احمد، 1996: 173).

لذا تدخل الجيش مرة أخرى في المشهد السياسي للمرة الثانية، ففي 12 آذار/مارس 1971 وجه رئيس أركان الجيش وقادة القوات البرية والجوية مذكرة إلى جودت صوناي، رئيس الجمهورية، طالبوه فيها بإيجاد حكومة قوية لوضع حد للفوضى والانحراف عن مبادئ أتاتورك، الأمر الذي دفع ديميريل إلى تقديم استقالته، واستولت القيادة العسكرية على السلطة. وبناءً على أوامر الجيش، تم حل حزب النظام الوطني، الحزب المناهض للعلمانية والوصاية الكمالية، في 21

أيار/مايو 1971 بقرار من المحكمة الدستورية بسبب نشاطاته الدينية واستخدام الدين لأغراض سياسية، فأصدرت المحكمة حكمها بحظر الحزب(النعيمي، 1992: 125-126).

رابعًا: حزب السلامة الوطني والمشاركة الإسلامية في الحكم (1973–1980)

في 6 نيسان/أبريل 1973 أصبح فخر الدين كوروتورك، القائد السابق في البحرية، رئيسا للجمهورية بعد انتهاء مدة صوناي. وفي عام 1973 أتى (حزب الشعب الجمهوري) بالصدارة، يليه (حزب العدالة)، وبعد انسحاب الجيش من الحكم المباشر اجريت الانتخابات العامة في تشرين الأول/أكتوبر 1974، تلاه (حزب العدالة)، وأخيرا (حزب السلامة الوطني)، الذي كان امتدادا لحزب (النظام الوطني) ذي التوجهات الإسلامية، وفي تشرين الثاني/نوفمبر تشكلت حكومة ائتلافية برئاسة بولنت أجاويد، زعيم (حزب الشعب الجمهوري)، وصار نجم الدين أربكان، زعيم حزب السلامة الوطني، نائبا لرئيس الوزراء، وخلال المدة (1973–1980) واجه المشهد السياسي في تركيا العديد من الصعوبات، من بينها العملية العسكرية في قبرص، كما واجهت البلاد عزلة دبلوماسية وسياسية واستراتيجية، ولا سيما بعد الحظر الأمريكي على السلاح عام 1975، مما أدى إلى تأثر الاقتصاد التركي، وفي عام 1978 شهدت البلاد ما عرف بمذبحة كهرمان مرعش، التي راح ضحيتها العشرات، وكان لحزب الحركة القومية المتطرف، الذي أسسه ألب أرسلان توركش، دور كبير في وقوعها، واعلنت حالة الطوارئ عام 1979، ولم تتمكن الحكومة والبرلمان من فرض احترام النظام أمام تصاعد ضغط الأحداث السياسية في تركيا(مراد، 2016: 90-95).

مما تجدر الإشارة إليه أن التيار الإسلامي خلال هذه المدة تجمع حول حزب السلامة الوطني بزعامة أربكان، الذي تمكن من البروز من خلال الائتلاف مع حزب الشعب أو مع حزب العدالة، وشارك في ثلاث حكومات: الأولى عام 1974، والثانية من 1975 إلى 1977، والثالثة من 1977 إلى 1978، اذ احتكر الحزب شيئا فشيئا التعبير الديني، ودعا إلى النهوض بتركيا بدور قيادي في الأمة ككتلة إسلامية جامعة، وتعميق علاقات تركيا مع الدول الإسلامية ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

حتى إن الحزب تسبب في طرح وزير الخارجية التركي، وكان من حزب العدالة، في 5 أيلول/ سبتمبر 1980، إثر اتهامه بعدم الاهتمام بالمصالح الإسلامية في العالم، وفي 6 أيلول دعا الحزب إلى مظاهرات حاشدة طالبت بتأسيس دولة إسلامية وترك المبادئ الكمالية، وإلغاء التوجهات العلمانية(Ahmad,1993:173).

خامسا: انقلاب 12 أيلول/سبتمبر 1980 وإعادة فرض العلمانية الصارمة

في ظل تصاعد العنف السياسي، وتزامنه مع الثورة الإيرانية، تدخل الجيش للمرة الثالثة في 12 أيلول/ سبتمبر 1980، منهياً عقدين من الصراع المفتوح بين العلمانية والتيار الإسلامي، واتخذت القيادة العسكرية أولى قراراتها بحل الأحزاب السياسية، ومن بينها حزب السلامة الوطني، ومحاكمة قياداته ، الذي حوكم قادته أمام محكمة خاصة، واتهم أربكان على خلفية تصريحاته التي أكد فيها أن الدولة العلمانية يجب أن تتحطم، وضرورة الجهاد وعدم فصل الدين عن الدولة، ووجهت المحكمة العسكرية في 24 نيسان/أبريل 1981 الاتهام لأربكان، وعدد من أعضاء حزبه، بأنهم عملوا على استبدال مبادئ الدولة القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية بمبادئ تقوم على أساس الإسلام، فضلا عن اتهام الحزب بمحاولة تشويه صورة أتاتورك، وكونه يعد أحد أتباع الماسونية، وبناءً على ذلك حكم على أربكان بالسجن لمدة أربع سنوات، وحكم على 22 عضوا آخر من أعضاء الحزب بالسجن لمدة تتراوح بين سنتين وثلاث سنوات(مراد، 2016: 96) ، وفي عام 1983 ظل الجيش هو المدير للحياة السياسية التركية، وتم إصدار دستور عام 1982، الذي لا يزال معمولا به حتى اليوم، وقد تم إقراره من قبل لجنة مكوّنة من (15) خبيرا برئاسة أورهان ألديكطاشلي، أستاذ القانون، وكان الهدف منه إعادة تركيا إلى النظام الديمقراطي، ومنع انزلاقها نحو الفوضى، مستنداً إلى ما جاء في الدستور الفرنسي، ولا سيما فيما يخص منح الرئيس التركي حق فرض حالة الطوارئ، وحل البرلمان، والدعوة إلى انتخابات جديدة.

كما حظر على جميع من كانوا في السلطة ممارسة النشاطات السياسية لمدة عشر سنوات، وعلى أعضاء المجلس السابق لمدة خمس سنوات، مع ترك حرية الاعتقاد والتدين وممارسة الطقوس الدينية، شريطة عدم تعارضها مع المبادئ الكمالية(Zürcher, 2004: 280) ، ونصت المادة الثانية من الدستور على أن تركيا (جمهورية، ديمقراطية، علمانية، اجتماعية)، كما نصت المادة الرابعة على أن هذا النص لا يمكن تعديله أو تغييره، فيما نصت المادة (24) من الدستور على أن التربية والتعليم في مجال الدين تجري تحت إشراف الدولة، وقد ركز هذا الدستور على أن العلمانية لا يمكن إلغاؤها أو تعديلها، وجعلها في إطار مبدأ أساسي يتمثل في عدم المساس أو التجاوز على مبادئ أتاتورك. كما رسخ الدستور بقاء التعليم في جميع مراحله تحت سيطرة الدولة، وأبقى الأحكام العرفية في البلاد، ولم تُلغَ إلا في 12 تموز/يوليو 1987، في ظل الانقلاب الجنرال كنعان أفرين، وفي عام 1983 اقتصرت المشاركة السياسية على أحزاب معينة، من بينها

حزب الشعب الجمهوري بزعامة رئيس الجمهورية، وفي الانتخابات التي جرت في تشرين الثاني/نوفمبر 1983 نجح تورغوت أوزال وحزب الديمقراطية الوطنية، وحزب الوطن الأم، وهو حزب سياسي قومي تركي من اليمين الوسط، أسسه تورغوت أوزال في 21 أيار/مايو 1983، وحزب الطريق القويم، وهو حزب سياسي قومي يميني محافظ، أسسه سليمان ديميريل عام1983 (الطيار، 2004: 40-42).

هكذا دخل حزب الوطن الأم المشهد السياسي التركي بقوة، بحصوله على المرتبة الأولى في الانتخابات التشريعية، وشكل حكومة لوحده، وكان برنامجه السياسي يقوم على أسس التسامح والحرية الدينية، وبذلك يظهر التيار الإسلامي مرة أخرى في مشهد الحياة السياسية التركية بوصفه مرجعية دينية من خلال السياسات التشريعية التي اتبعها أوزال، إذ تمثلت في أوجه عدة، منها الحرية الدينية، وضمن تطبيق فردي أو جماعي، وتنوّعت مناهج الثقافة الدينية، وظهر المثقفون الإسلاميون المستنيرون في الثمانينيات والتسعينيات، يدعون إلى تطبيق التعاليم الدينية في كافة المجالات، واتباع نهج حياة وقيم إسلامية متحررة، وامتلك هؤلاء المثقفون معرفة باللغات الأجنبية ووسائل حديثة للتعبير لإعادة تعريف الحياة الإسلامية.

حتى أصبح للقيادات الدينية لدى بعض الجماعات رؤساء رمزيون لبعض الأحزاب، فعلى سبيل المثال تأسس حزب الرفاه في 12 تموز/يوليو 1983 بالاتفاق مع شيخ الطريقة النقشبندية زاهد كوتكو، وتمتع الإسلاميون الحاصلون على مؤهلات علمية بفرصة الترقي في مؤسسات الدولة، وأصبحوا ندّا قويا للنخب العلمانية، وصار الإسلام السياسي يطالب بتعريف الهوية الإسلامية التركية، وبهذا استطاع التيار الإسلامي أن يكون له ثقل في البرلمان، وأن يكسب القبول وشرعية الرأي الشعبي، وهو ما مكنهم من النجاح مرة أخرى، والمحافظة على مركزهم في انتخابات 25 أيار/مايو 1987، إذ فاز بأغلبية الأصوات حزب الوطن الأم، ولا بد من الإشارة إلى أن سياسة أوزال، الذي وصل إلى رئاسة الجمهورية، استطاعت أن تحتوي الاتجاهات السياسية الأساسية في البلاد، من الاتجاه الاشتراكي الديمقراطي لحزب الشعب الجمهوري، والاتجاه اليميني الوسط لحزب العدالة، والاتجاه القومي، والاتجاه الإسلامي لحزب السلامة الوطني المنحل، الأمر الذي أوصله إلى رئاسة الجمهورية(الطيار، 2004: 43-46) ، وعلى عكس حزب الرفاه الإسلامي بقيادة أربكان، الذي تمكن من الرجوع ولو بشكل جزئي إلى الواجهة السياسية مرة أخرى في انتخابات عام 1991، إلا أن انتخابات عام 1995 حملت حزب الرفاه بقيادة أربكان صعودا سياسيا كبيرا، الأمر الذي أربك النخب العلمانية، حتى بدأت تتطور سياسات علمانية في مواجهة التيار

الإسلامي، وأنها تحاول تدمير الدولة العلمانية عن طريق إنشاء دولة إسلامية تحل محلها، الأمر الذي أدى إلى تدخل الجيش عام 1997 لإنهاء حكومة أربكان مرة أخرى(الطيار، 2004: 50) ، وخلال استعراض الموضوع نرى أن المؤسسة العسكرية ظلت حامية للمبادئ الأتاتوركية، وسعت إلى القضاء على الأحزاب السياسية الإسلامية التي تستخدم الدين كغطاء للوصول إلى السلطة خلال العقود الماضية، عبر سلسلة إجراءات سرية وانقلابات عسكرية حاولت من خلالها تحقيق هذا الهدف بذريعة الحفاظ على علمانية الدولة. إلا أن قوى الإسلام السياسي ظلت تقاوم هذه الإجراءات، وتحاول انتهاج الآليات الممكنة في محاولة منها للبقاء على الساحة السياسية، وتمثلت آخر محاولاتها في تكوين حزب العدالة والتنمية، الذي استطاع بالفعل الوصول إلى السلطة، وتمكن من تشكيل حكومة بمفرده، ولا يزال الحزب يواجه صعوبات كبيرة من أركان العلمانية في البلاد، تمثلت آخرها في محاولة الانقلاب العسكري، والتي قام بتدبيرها فصيل داخل القوات المسلحة التركية على الرغم من رجحان طيب أردوغان، إلا أن هذا الانقلاب باء بالفشل، وتم بعدها عزل عدد كبير من قيادات الجيش التركي، وعلى خلفية هذا الحدث تم تثبيت أردوغان وحكومته في الحكم.

خلاصة المحور

تكشف مرحلة (1960–1980) عن نمط متكرر في التاريخ السياسي التركي، قوامه صراع دائم بين تيار إسلامي يسعى إلى توسيع حضوره السياسي، ومؤسسة عسكرية–علمانية ترى في نفسها الحارس النهائي لمبادئ الجمهورية. ورغم نجاح الجيش في كبح صعود الإسلام السياسي عبر الانقلابات وحل الأحزاب، فإن التيار الإسلامي استطاع في كل مرة إعادة تنظيم صفوفه والعودة بأشكال جديدة، ما يدل على عمق حضوره الاجتماعي، ويُمهّد للتحولات الكبرى التي شهدتها تركيا في العقود اللاحقة.

الخاتمة:

يظهر تحليل تطور العلاقة بين العلمانية والتيار الإسلامي في تركيا، خلال المدة الممتدة من تأسيس الجمهورية وحتى نهاية سبعينيات القرن العشرين، أن هذه العلاقة لم تكن ثابتة أو مستقرة، بل اتسمت بالتوتر المستمر والتقلب وفقًا لموازين القوة السياسية وطبيعة النظام الحاكم. فقد تأسست العلمانية الكمالية بوصفها مشروعًا فوقيًا قادته الدولة، استهدف إعادة تشكيل المجتمع والهوية السياسية لتركيا على أسس غربية، دون أن يستند إلى تحولات اجتماعية عميقة تضمن له القبول الشعبي المستدام، وقد بيّن المحور الأول أن توظيف الدين خلال حرب

الاستقلال كان ذا طابع أداتي مرحلي، سرعان ما تلاشى مع إعلان الجمهورية، ليُستبدل بمسار علماني متشدد قام على إقصاء الدين من المجال العام، وربط المؤسسة الدينية بالدولة، وتجريم أي تعبير ديني مستقل. ورغم نجاح هذا المسار في بناء دولة مركزية حديثة، فإنه أخفق في اقتلاع الجذور الإسلامية الراسخة في المجتمع التركي، ما أوجد حالة من الاغتراب بين الدولة والمجتمع.

أما المحور الثاني، فقد أظهر أن إدخال التعددية الحزبية وصعود الحزب الديمقراطي إلى السلطة مثّل أول اختراق فعلي للعلمانية الكمالية الصارمة، حيث سمحت المنافسة السياسية بعودة جزئية للدين إلى المجال العام. غير أن هذه العودة ظلت محكومة بسقف النظام العلماني، ولم تصل إلى حد إعادة تعريف العلاقة بين الدين والدولة، الأمر الذي دفع المؤسسة العسكرية إلى التدخل لإنهاء التجربة الديمقراطية عندما رأت في هذا الانفتاح تهديدًا لمبادئ الجمهورية، وفي المحور الثالث، تبيّن أن مرحلة ما بعد عام 1960 كرّست نمطًا متكررًا في الحياة السياسية التركية، قوامه صعود التيار الإسلامي كلما اتسع هامش المشاركة السياسية، مقابل تدخل المؤسسة العسكرية كلما تجاوز هذا الصعود الحدود التي رسمتها الكمالية. وقد مثّل ظهور الإسلام السياسي المنظم، بزعامة نجم الدين أربكان، انتقالًا نوعيًا من التدين الاجتماعي إلى الفعل السياسي المؤسسي، ما جعل الصراع أكثر وضوحًا وحدّة، وأدى في النهاية إلى تدخل عسكري جديد عام 1980 أعاد فرض العلمانية بصيغة أكثر دستورية وقانونية.

وتخلص الدراسة إلى أن الإسلام السياسي في تركيا لم يكن ظاهرة طارئة، بل نتاجًا مباشرًا لسياسات الإقصاء العلماني ومحاولات فرض الهوية من أعلى، وأن المؤسسة العسكرية شكّلت العامل الحاسم في ضبط إيقاع العلاقة بين الدين والدولة. وفي المقابل، أثبت التيار الإسلامي قدرة لافتة على التكيّف وإعادة التنظيم، مستفيدًا من عمقه الاجتماعي ومن آليات العمل السياسي المتاحة، وهو ما مهّد للتحولات الكبرى التي شهدتها تركيا في العقود اللاحقة.

وبناءً على ذلك يمكن القول إن التجربة التركية تكشف عن خصوصية نموذجها العلماني، الذي لم يُنهِ حضور الدين في السياسة، بل أعاد تشكيله ضمن صراع مستمر بين الوصاية العسكرية والإرادة الشعبية، وهو صراع ما زالت تداعياته تؤثر في المشهد السياسي التركي حتى اليوم.

المصادر:

قائمة المصادر العربية

1. أحمد، إبراهيم خليل. (2006). الأحزاب السياسية في تركيا. جامعة الموصل، مركز الدراسات التركية.
2. أحمد، نور النعيمي. (1982). ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا (1954–1981). بغداد: دار الحرية للطباعة.
3. أحمد، نور النعيمي. (2002). الحركات الإسلامية الحديثة في تركيا: حاضرها ومستقبلها. عمّان: دار البشير.

4. أحمد، نور النعيمي. (2011). تركيا بين الموروث الإسلامي والاتجاه العلماني (ط. 1). عمّان: دار الجنان.

5. أميرة، إسماعيل العبي. (2013). العلاقات السورية–التركية (رسالة ماجستير غير منشورة). كلية الآداب، جامعة الموصل.

6. خالد، عبد الوهاب عبد الرزاق. (د.ت). محاضرات خاصة بتاريخ تركيا المعاصر (محاضرات غير منشورة، طلبة الدكتوراه). الجامعة المستنصرية، كلية التربية، قسم التاريخ.

7. خالد، عبد الوهاب عبد الرزاق. (د.ت). الصراع بين اليمين واليسار في تركيا وانعكاساته على سياستها الخارجية للمدة 1965–1971. مجلة كلية التربية الأساسية.

8. خليل، إبراهيم الطيار. (2014). بين العلمانية والإسلام في تركيا (ط. 1، العدد 22). أبوظبي: مركز الدراسات الاستراتيجية الإماراتي.

9. خليل، علي مرزا. (2007). الحداثة الأتاتوركية: موقف المؤسسة العسكرية من الإسلام والحضارة الإسلامية في تركيا (ط. 1). كلية الآداب، جامعة أربيل.

10. روبير، أولسون. (1981). تاريخ كفاح الشعب الكردي (ترجمة أحمد محمود الخليل، ط. 1). بيروت: دار الفارابي.

11. أحمد نزار، النعيمي. (2003). الحركات الإسلامية الحديثة في تركيا: حاضرها ومستقبلها (رسالة حول الصراع بين الدولة والدين في تركيا). عمّان: دار البشير.

قائمة المصادر الأجنبية

1. Ahmed, Ibrahim Khalil. (2006). Political Parties in Turkey. University of Mosul, Center for Turkish Studies.

2. Ahmed, Nour Al-Nuaimi. (1982). The Phenomenon of Multiparty Politics in Turkey (1954–1981). Baghdad: Dar Al-Hurriya Printing House.

3. Ahmed, Nour Al-Nuaimi. (2002). Modern Islamic Movements in Turkey: Their Present and Future. Amman: Dar Al-Bashir.

4. Ahmed, Nour Al-Nuaimi. (2011). Turkey Between Islamic Heritage and Secularism (1st ed.). Amman: Dar Al-Jinan.

5. Amira, Ismail Al-Ubaydi. (2013). Syrian-Turkish Relations (Unpublished Master's Thesis). College of Arts, University of Mosul.

6. Khalid, Abdul Wahab Abdul Razzaq. (n.d.). Lectures on Contemporary Turkish History (Unpublished Lectures, PhD Students). Al-Mustansiriya University, College of Education, Department of History.

7. Khalid, Abdul Wahab Abdul Razzaq. (n.d.). The Conflict Between the Right and Left in Turkey and Its Repercussions on its Foreign Policy for the Period 1965–1971. Journal of the College of Basic Education.

8. Khalil, Ibrahim Al-Tayyar. (2014). Between Secularism and Islam in Turkey (1st ed., No. 22). Abu Dhabi: Emirates Center for Strategic Studies.

9. Khalil, Ali Mirza. (2007). Ataturkist Modernity: The Military Establishment's Stance on Islam and Islamic Civilization in Turkey (1st ed.). College of Arts, University of Erbil.

10. Robert, Olson. (1981). A History of the Kurdish People's Struggle (translated by Ahmed Mahmoud Al-Khalil, 1st ed.). Beirut: Dar Al-Farabi.

11. Ahmed Nizar, Al-Nuaimi. (2003). Modern Islamic Movements in Turkey: Their Present and Future (A Thesis on the Conflict Between State and Religion in Turkey). Amman: Dar Al-Bashir.

12. Akşin, S. (2000). Türkiye Tarihi – Çağdaş Türkiye. İstanbul: Can Yayınları.

13. Ahmad, F. (1993). The Making of Modern Turkey. London: Routledge.

14. Bila, H. (1999). CHP. İstanbul: Doğan Kitap.

15. Duman, Doğan. (1999). Demokrasi Sürecinde Türkiye'de İslamcılık. İzmir: Dokuz Eylül Yayınları.

16. Kongar, E. (2001). 21. Yüzyılda Türkiye. İstanbul: Remzi Yayınevi.

17. Zürcher, E. J. (2004). Turkey: A Modern History. London: I.B. Tauris.

Secularism and political Islam in Türkiye: The dialectic of state and society in light of political trans formations (1919–1997)

Dr. Huda Jumaah Zeyad Al-Dhwalm

College of Physical Education and Sports Sciences

Al-Qadisiyah University

Hdyjmt36@gmail.com

Keywords: Secularism, political Islam, the military establishment

Summary:

This research examines the development of the relationship between secularism and political Islam in Turkey during the period (1919–1997), as one of the structural dilemmas in the history of the modern Turkish state. It starts from the assumption that Kemalist secularism was a party project imposed from above, which contributed to creating a continuous tension between the state and society. The research adopts the historical analytical method, tracing the stages of this conflict from the one-party stage to multi-party politics and the rise of organized political Islam, with a focus on the role of the military establishment in controlling the political sphere. It concludes that this conflict was not circumstantial, but rather constituted one of the main determinants of the course of Turkish political life until the end of the twentieth century.